

Distr.: General
3 August 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٢٨١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

تقرير من الرئيس عن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مقر الأمم المتحدة، نيويورك

تقرير من الرئيس عن حضوره المؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ديربان

النظر في مشروع تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبنيها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official

Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

04-53793 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال

٢ - الرئيس: قال إن مجلس الأمن قام يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، رداً على الإجراء الكاسح الذي تقوم به إسرائيل في شمال قطاع غزة، بتعميم مشروع قرار يطالب بالوقف الفوري لكل العمليات العسكرية في منطقة شمال قطاع غزة وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من تلك المنطقة. وطالب إسرائيل أيضاً بكفالة وصول موظفي الأمم المتحدة وكل العاملين الطبيين والمختصين بالمعونة الإنسانية، دون قيود وفي أمان، إلى تلك المنطقة من أجل تقديم مساعدات الطوارئ إلى السكان المدنيين، وطالب باحترام حرمة المرافق الميدانية لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). ولسوء الحظ لم يعتمد ذلك المشروع بسبب التصويت السلبي من جانب عضو دائم في المجلس.

٣ - وأعرب عن ترحيبه الحار بالمتدربين الفلسطينيين الثلاثة الذي بدءوا انضمامهم إلى برنامج التدريب السنوي في شعبة حقوق الفلسطينيين. وقال إنهم سيحظون بفرصة للتعرف بأنفسهم على مختلف جوانب عمل الأمانة العامة وسائر الأجهزة وإجراء البحوث بشأن مواضيع محددة.

تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، والحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٤ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إن الحالة الميدانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تواصل تدهورها. والسلطة القائمة بالاحتلال مستمرة في ارتكاب جرائم حرب وأعمال إرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني: فخلال أقرب

عملية اقتحام تقوم بها في قطاع غزة، قتل ٩٠ شخصاً وجرح ما يربو على ٤٠٠ شخص. وفي تلك المناسبة، قامت القوات المسلحة الإسرائيلية، من الواضح بدافع مما تضمنه من إحداث أقصى قدر من الدمار، بتدمير منازل ومرافق أساسية ومدارس، تاركة مئات الفلسطينيين بلا مأوى وعشرات الآلاف بلا مياه وكهرباء.

٥ - وأضاف أنه رداً على اقرب التطورات، قامت مجموعة الدول العربية بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن، مطالبة بوقف جميع العمليات العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة والانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الإسرائيلية. ولسوء الحظ لم يعتمد ذلك المشروع بسبب استعمال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض. وأشار إلى أن الإدارة الحالية للولايات المتحدة استعملت حق النقض سبع مرات ضد مشاريع قرارات بشأن احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ومن الواضح أن تصرفاتها ترمي إلى منع تطبيق القانون الدولي، وأنها مسؤولة مباشرة عن فشل المجتمع الدولي في التوصل إلى حل للتراخ الإسرائيلي - الفلسطيني. ومع ذلك فلن توافق السلطة الفلسطينية على إعفاء مجلس الأمن من مسؤولياته في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وستواصل رصد الحالة الميدانية، وإذا تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية فإنها ستلتجئ إلى تقديم مشاريع قرارات إضافية إلى المجلس.

٦ - وتطرق إلى الحالة السياسية، فقال إن خطة فض الاشتباك المقدمة من رئيس الوزراء شارون، وتبادل الرسائل بين الولايات المتحدة وإسرائيل في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يمثلان انتهاكا للقانون الدولي ومحاولة مباشرة لتقويض خريطة الطريق. وستقبل السلطة الفلسطينية الانسحاب من قطاع غزة بشرطين: الأول، بالنظر إلى أن الضفة الغربية

ضد مشاريع قرارات تتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٩ - وأخيراً، أعلن تأييده لمقترح حركة عدم الانحياز الداعي إلى عقد اجتماع دولي في عام ٢٠٠٥ للمجموعات والمنظمات الإقليمية والسياسية لمناقشة التراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إذ أن من شأن مثل هذا الاجتماع أن يتيح إنشاء شراكة عريضة القاعدة لتحقيق تسوية سلمية على أساس مبادئ القانون الدولي، والحل الخاص بوجود دولتين على أساس الحدود التي كانت قائمة فيما قبل عام ١٩٦٧ وحق جميع شعوب المنطقة في العيش في سلام وأمن دون تعرض للعنف والإرهاب. وأعرب عن الأمل في أن تتمكن اللجنة من القيام بدور بناء في هذا الشأن.

تقرير من الرئيس عن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مقر الأمم المتحدة، نيويورك

١٠ - الرئيس: قال إن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، الذي عقد تحت رعاية اللجنة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كان الاجتماع الرئيسي الذي نظم في عام ٢٠٠٤ لمنظمات المجتمع المدني التي تتناول قضية فلسطين. وقد حضر المؤتمر ما يربو على ٣٠٠ مشارك، وافتتحه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأدلى فيه بيانات ٢٣ متكلماً، منهم فلسطينيون وإسرائيليون.

١١ - واستطرد قائلاً إنه نظراً لتصاعد العنف ميدانياً في الآونة الأخيرة واستمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك تشييد جدار الفصل، ركز المؤتمر على الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وخلص إلى أن الفتوى توفر للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظمات

وقطاع غزة يؤلفان وحدة إقليمية واحدة، فإن كل أجزاء تلك الوحدة يجب أن تمنح مركزاً قانونياً واحداً؛ والثاني، يجب أن تسحب إسرائيل قواتها من الضفة الغربية وأن توقف كل أنشطة الاستيطان وتشبيد جدار الفصل. ويجب أن يكون كل انسحاب كاملاً وأن ينفذ بالتعاون التام مع الجانب الفلسطيني.

٧ - وأشار إلى أن المهمة المحورية للأمم المتحدة هي أن تتابع الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، وعليها أن تواصل الدعوة إلى احترام أحكام القانون الدولي وإلى وقف الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع. وفي ذلك الصدد، نادى باعتماد موقف حركة عدم الانحياز، التي أهابت في مؤتمرها الوزاري الرابع عشر بالدول الأعضاء أن تتخذ خطوات لمنع أية منتجات للمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة من دخول أسواقها، وأن ترفض دخول المستوطنين الإسرائيليين، وأن تفرض جزاءات على الشركات والكيانات التي تشارك في تشييد الجدار وفي سائر الأنشطة غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فكمسألة مبدأ، يجب أن تعاد إحالة الفتوى إلى مجلس الأمن، لأن محكمة العدل الدولية أهابت بكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن أن ينظرا في اتخاذ ما يلزم من إجراءات أخرى لوضع نهاية للحالة غير المشروعة الناجمة عن تشييد الجدار.

٨ - وأضاف أنه بالنظر إلى الحالة الميدانية فإن القرارات السنوية التي تصدر بشأن فلسطين ينبغي أن تعزز وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ موقفاً واضحاً بشأن المسائل المتعلقة بجرائم الحرب والاستعمار وأنشطة الاستيطان وتشبيد الجدار. ويجب ألا يتراجع المجتمع الدولي في مواجهة التعنت الإسرائيلي ولا مجال للنفاق: فلا مصداقية للدول الأعضاء التي تنادي بحل يقوم على وجود دولتين ومع ذلك تصوت

ومن يؤيدونها في رفضها المتعنت إطاعة القانون الدولي. كما رحبوا بفتوى محكمة العدل الدولية، وأيدوا النتيجة التي خلصت إليها من أن تشييد الجدار والنظام المرتبط به يتعارضان مع القانون الدولي. وبعد أن أعلن الوزراء ترحيبهم باعتماد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الطارئة العاشرة للقرار دإط - ١٥/١٠، الذي نص، في جملة أمور، على مطالبة الجمعية العامة لإسرائيل بالتقيد بالتزاماتها القانونية على النحو المذكور في الفتوى، أحاطوا علما بالاستجابة السلبية الفورية من جانب إسرائيل، وأهابوا للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تفي بمسؤوليتها، وأهابوا بالأمن العام أن ينشئ سجلا للأضرار الناجمة عن تشييد الجدار؛ وأهابوا بالدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لمنع أية منتجات للمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة من دخول أسواقهم، ورفض دخول المستوطنين الإسرائيليين، وفرض جزاءات ضد الشركات والكيانات التي تشارك في تشييد الجدار؛ وأهابوا بسويسرا أن تعجل مشاوراتها بشأن إعادة عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة.

١٦ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير.

النظر في مشروع تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة
(A/AC.183/2004/CRP.2)

١٧ - السيد كاميليري (المقرر): عرض مشروع تقرير اللجنة، الذي يشمل أعمال اللجنة منذ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقال إن مشروع التقرير يوجز أهداف اللجنة ومنظورها العامة بشأن الأحداث التي شهدتها السنوات الماضية ويستعرض بشيء من التفصيل الحالة الميدانية، ويصف الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، فضلا عن إدارة شؤون الإعلام. ويتضمن

المجتمع المدني، سبيلا مثاليا لمتابعة جهوده من أجل تحقيق تسوية سلمية للتراع. وعليه فإن خطة العمل التي اعتمدها المشاركون، والتي يمكن الاطلاع عليها في موقع شعبة حقوق الفلسطينيين على الإنترنت، تهيئ بكل الأطراف أن تمارس الضغط على إسرائيل وعلى حكوماتهم هم من أجل التحرك نحو أعمال الفتوى إعمالا تاما وكذلك قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره ووقف أنشطة الاستيطان والاستعمار من جانب سلطة الاحتلال وتفكيك الجدار.

١٢ - وذكر أن أعضاء اللجنة التوجيهية للمؤتمر، ومعظمهم يمثلون مجموعات من المنظمات المنتمية إلى بلد ومنطقة كل منهم، سيتولون مسؤولية كفالة متابعة المبادرات المقترحة. وفي هذا الصدد، طالبت بتعاون اللجنة من أجل تسهيل تنفيذ الالتزامات المضطلع بها في المؤتمر.

١٣ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير.

تقرير من الرئيس عن حضوره المؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، ديربان

١٤ - الرئيس: قال إن الدعوة التي وجهت إلى اللجنة لحضور المؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي انعقد في ديربان، جنوب أفريقيا، يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، كانت لفتة سياسية هامة لإدامة تقليد متبع. فقد جرى الحال دائما على إيلاء حركة عدم الانحياز قضية فلسطين ما تستحقه من أهمية؛ وقد انبثقت من داخل ذلك المنتدى استراتيجيات وإجراءات عديدة لإيجاد حل عادل ومستدام لمشاكل ذلك البلد. ومن ثم فالمنتدى حليف قدير ومصدر قوي للدعم.

١٥ - وأشار إلى أن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز وجهوا في البلاغ الختامي رسالة واضحة وقاطعة إلى إسرائيل

لا تشاطران اللجنة مواقفها دائما؛ وهي تأمل استعمال الحوار لتقريبهما من أعمالها.

٢٢ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إنه يجب إضافة إشارة إلى التعاون الجاري مع حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي لتلافي إعطاء انطباع بأن اللجنة لا تتعاون إلا مع الاتحاد الأوروبي ولجنة الصليب الأحمر الدولية. واقترح كذلك تغيير عنوان الفرع ليصبح "التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وسائر المنظمات"، حيث أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ليست في واقع الأمر منظمة حكومية دولية، وأن يشير أيضا إلى التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي.

٢٣ - السيد رستم (ماليزيا): تكلم باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، فقال إن تعاون الحركة مع اللجنة تعاون متبادل: فالرئيس يحضر اجتماعات حركة عدم الانحياز، وكان لحركة عدم الانحياز ممثلون في اجتماعات مثل اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بآثر تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، الذي انعقد في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٢٤ - الرئيس: قال إن ممارسة التعاون مع حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي قائمة، وتستحق الإشارة إليها في التقرير، اعترافا بدعم تلك المنظمات لحقوق الشعب الفلسطيني. أما التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي فقد أشير إليه بالفعل في الفقرة ٥٦ من مشروع التقرير.

٢٥ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة تريد اعتماد مشروع التقرير مع إدخال التغييرات المطلوبة.

٢٦ - وقد تقرر ذلك.

الفصل الأخير من التقرير ما خلصت إليه اللجنة من نتائج وتوصيات.

١٨ - الرئيس: أعرب عن أسفه لعدم توفر مشروع التقرير إلا بالإنكليزية فقط. وقال إنه ما أن يتم اعتماده فستتم ترجمته إلى كل اللغات الرسمية. ورغم مراعاة أقصى الحرص في وضع مشروع التقرير، وأنه ينبغي أن يحظى بالاهتمام الشديد من المجتمع الدولي، فإن عدم استقرار الحالة الميدانية قد تجعله بحاجة إلى الاستكمال.

١٩ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): اقترح الاستعاضة في الفقرة ٤ عن كلمة "أدت إلى" بعبارة "ساهمت أيضا في"، وإضافة حرف "و" بعد كلمة "العنف"، وحذف العبارة "وتعوق استئناف حوار سياسي".

٢٠ - السيد ديارا (مالي): أشار إلى أن الفقرتين ٥١ و ٥٢، اللتين تتعلقان بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، لم يرد فيها ذكر إلا للاتحاد الأوروبي ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وأشار إلى أن هناك هيئات أخرى تشارك بعمق في أعمال اللجنة، ومنها بوجه خاص منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي وحركة بلدان عدم الانحياز، واقترح إنشاء آليات مماثلة للتشاور معها. وذكر أن أعمال تلك الهيئات وأعمال اللجنة يمكن أن تثري بعضها بعضا.

٢١ - الرئيس: قال إنه بالرغم من عدم وجود أية آليات رسمية لإجراء المشاورات مع حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي، فإنها واللجنة تحضر اجتماعات بعضها البعض وتناقش نفس القضايا. وفي هذا الصدد، فإن حركة عدم الانحياز لديها "فريق التسعة" ولدى منظمة المؤتمر الإسلامي لجنة مخصصة لقضية فلسطين. وقد أشار التقرير إلى المشاورات مع الاتحاد الأوروبي ولجنة الصليب الأحمر الدولية تحديدا لأن هاتين المنظمتين

مسائل أخرى

في مسائل لا تترتب عليها مثل هذه الآثار، وإلغاء نفسه بمسائل ذات أهمية ثانوية تماما.

٣١ - وقال إنه مما يؤسف له أن يتم التصويت ٢٩ مرة ضد مشاريع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، منها سبع مرات في السنوات الأربع الماضية. والتصويت على هذا النحو ينطوي على مكافأة عمليات القتل الجماعي والأعمال الوحشية والإجرامية، وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وذكر أن وفده طالب أيضا في المناقشة بوقف الإمداد بالطائرات والقذائف والدبابات وحاملات الجنود المصفحة وسائر المعدات العسكرية التي تستخدم في عمليات القتل الجماعي للفلسطينيين. وليس لأية دولة عضو تدعي تمسكها بالقانون الدولي والسلام وحقوق الشعوب أن تواصل علنا الإمداد بالأسلحة للمساعدة والتحريض على ارتكاب هذه الجرائم ضد الإنسانية. ويستحيل التوفيق بين الكلام عن قيام دولتين يتعايشان سلميا إذا كان أحد الجانبين يتلقى إمدادات عسكرية وكان الآخر يواجه بالإهمال. فهذا موقف ينطوي على الكيل بمكيالين ويجب أن تدينه اللجنة.

٣٢ - وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية حددت لنفسها أولويات واضحة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة: وهي منشورة في موقع بعثتها على الإنترنت، وتشمل ثلاثة أهداف: الأول، إلغاء اللجنة؛ والثاني، إلغاء لجنة حقوق الفلسطينيين؛ والثالث، إلغاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ويتعين على اللجنة أن تقاوم هذه الأهداف وأن تدينها، لأنها مناهضة للسلام ولحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كما أن عليها واجبا في توفير الحماية من جميع سياسات القتل الجماعي والسياسات الإجرامية.

٢٧ - الرئيس: ذكر بأنه سيتم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وحث الأعضاء والمراقبين على كفالة أن يكون ممثلوهم في الاحتفال بمرتبة سفير على الأقل، كما يليق بالمناسبة. وقال إن الجمعية العامة ستتناول البند ٣٧ من جدول الأعمال (الحالة في الشرق الأوسط) في اليوم نفسه؛ وحث كل الممثلين على قيد أسمائهم في قائمة المتكلمين.

٢٨ - السيد القدوة (المراقب عن فلسطين): قال إن وفده حاول بالفعل العمل بنصيحة الرئيس وسجل اسمه في قائمة المتكلمين بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال (الحالة في الشرق الأوسط) وبشأن البند ٣٨ (قضية فلسطين)، ولكنه فوجئ باكتشاف بأن البندين سيناقشان معا، مع فتح قائمة متكلمين واحدة. وقال إنه يعتقد أنه يجب العودة إلى الممارسة السابقة التي جرت على معالجة البندين مستقلين، مع فتح قائمتين للمتكلمين بشأنهما، إذ أن هناك أسبابا سياسية وعملية وجيهة تبرر ذلك الترتيب. وأعرب عن الأمل في أن يعترض المكتب على الترتيب الجديد.

٢٩ - السيد ريكويهو غوال (كوبا): قال إنه يؤيد مناشدة أعضاء مكتب الجمعية العامة أن يوصوا بإبقاء البندين ٣٧ و ٣٨ مستقلين: فللأثنين أهميتهما وكلاهما يستحق أن يخصص له وقت وموارد.

٣٠ - وأشار إلى أن وفده تكلم يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أثناء المناقشة المفتوحة التي دارت في مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقد حذر من إمكانية ممارسة حق النقض لشل القرار المعروض على المجلس. كما أنه حذر من أن المجلس يواجه خطر تنحية مسائل جانبا بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين، وإقحام نفسه

٣٣ - الرئيس: قال إن على اللجنة أن تبذل قصارى
جهدا للمساهمة مناقشة الجمعية العامة بشأن فلسطين
والتأثير عليها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٥
